وشرط ما من سلم وبيع ... حلول ما حل وإن اختلاف النوع
والخلف مع تأخر ما حل أولا ... ثالثها مع سلم فذا جائز

## فصل في الحوالة

والمنع أن التي بشيء لم يحل ... وفي الذي حل بلا خلاف حل
وبالرضى والعلم من محال ... عليه في المشهور ولا تبال
ولا تحل بأحد النقدين في ... ثالثها إلا أن القبض اقتفي
ولا يجوز أن تحال إلا ... فيما يجانس لذي تأخير حلا
وفي الطعام ما حالة تقع ... إلا إذا كان معا من سلف
وفي اجتماع سلف وقرض ... يشترط الحلول في ذا القبض

## فصل في بيع الخيار والثنيا

بيع الخيار جائز الوقوع ... لأجل يليق بالمبيع
كالشهر في الأصل وفي الأيام ... في غيره كالعبد والطعام
وهو بلا اشتراك عند العقد ... ولا يجوز فيه شرط النقد
والبيع للثنيا لفسخ داع ... والخروج بالضمان للمبتاع
والأكراء فيه حكمه لأجل ... أولا وذا الذي جرى به العمل
والشرط للثنيا رجوع ملك ... من باع إليه عند إحضار الثمن
وجاز إن وقع بعد العقد ... طوعا بحد أو بغير حد
وحيثما طوع على الشرط جعل ... فبلا حصر الكتب بعقد مستقل
والقول قول مدع للطوع ... لا مدعي الشرط بنقض العقد

## فصل في بيع الفضولي وما يماثله

وحاضر يبيع عليه ماله ... في مجلس فيه السكوت طاله
يلزمه في البيع وإن قام من ... باع له بالملك أعطى الثمن

[illegible]

وإن يكن وقت المبيع بائعه ... لنفسه أدعاه وهو سامعه
فما له إن قام إذ حبس ... في ثمن حق ولا اشتهرون
وغائب يبلغه ما عمله ... وقام بعد مدة لا شيء له
وغير ما في العقد البيع حضر ... وبالمبيع يرجع لو افتقر
وقام في الفور بذا الخيار في ... إمضائه البيع أو الفسخ اقتفي
وإن يقم من بعد ما مضى الزمن ... على المبيع ما له إلا أخذ الثمن
إن كان عالما بفعل البائع ... وساكتا لغير عذر مانع
وحاضر لواهب من ماله ... ولم يغير ما رأى من حاله
الحكم منعه القيام بالقضا ... بمجلس إذ هو غير الرضى
والعتق مطلقا على السواء ... مع هبة والوقف للأماء
والزوجة استغل زوج مالها ... وسكتت عن طالب لما لها
لها القيام بعد في المنصوص ... والخلف في السكنى على الخصوص
كذاك من استغله من غير أن ... منع إن كانت كمثل ما سكن
فيه والذي به العمل خلاف ... في الموت أخذها كراء ما استغل
وحاضر لقسم متروك له ... عليه لا بشيء يكبر أهمله
لا يمنع القيام بعد أن بقي ... للقسم قدر بينة المحقق
ويقتضي من ذاك حفظ الحكم ... بعد المبير أنه ما يتركه

## فصل في بيع المضغوط وما أشبهه

ومن يبيع من غير حق شرعي ... بالقهر ما لا تختطف منه
بلا يبيع أو يدفع من دون من ... باع يجوز المشتري دون الثمن
والخلف للشيء يغتصب ... ثالثها جواز لم غصبا

[illegible]

فصل في مسائل

Copyright © King Saud University